

# IMF: لبنان في دائرة الخطر

أصدرت بعثة صندوق النقد الدولي تقريراً «أولياً»، في إطار «المادة الرابعة» من نظام الصندوق الذي يفرض إجراء مراجعات دورية لأوضاع الدول الأعضاء. يتحدث التقرير عن «مخاطر كبيرة ومكلفة وغير عادلة على الاقتصاد اللبناني»، مشيراً إلى أن لبنان لا يمكنه تحمّل كلفة النزوح السوري وحده. يرسم التقرير مشهداً سوداوياً عن لبنان ليوصي الحكومة بمجموعة معالجة تتضمن «إصلاحات» على طريقة الصندوق، بينها زيادة ضريبة TVA ورسم البنزين، وصفات صندوق النقد جاهزة في كل الظروف



فالنمو «مخيب للأمال» ولا يتوقع أن تزيد معدلاته في 2015 عما هو مسجل في 2014 أي 2%، وستكون هذه التقديرات أسوأ لولا انخفاض أسعار النفط. أما بالنسبة للقطاعات التقليدية المحفزة للاقتصاد اللبناني «أي السياحة والعقارات والإنشاءات، فكلها تعرّضت لضربة كبيرة ولا يحتمل أن تنتعش قريباً. التضخم أيضاً تقلص بصورة طفيفة في عام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط، لكنه سيعود إلى نمطه السابق ليبلغ

حاملو الدين هم الأكثر استفادة على حساب الفئات الأخرى

عدد النازحين السوريين يمثل ربع السكان في لبنان. «يجب الثناء على استضافة لبنان للنازحين، لكنه وحده لا يمكنه تحمّل هذه الكلفة». إن استجابة الحكومة لحاجات النازحين غير ممولة من المانحين إلى حد بعيد، وهو ما يستدعي مساعدة دولية لتحمل أعباء النازحين.

## خيبة النمو

مؤشرات الاقتصاد اللبناني ليست أفضل حالاً كما يراها صندوق النقد.

الرئاسة الأولى منذ أيار 2014، أما مجلس الوزراء فهو غالباً لا يمكنه القيام بأي تقدّم، والمجلس النيابي ينقصه التفاهم الكافي لمناقشة أعمال التشريع». تحت هذه المظلة تبرز مجموعة «تحديات استثنائية»، وفق تعبير الصندوق. أولها هي تلك المتصلة بكلفة النزوح السوري التي تؤثر سلباً على معدلات البطالة والفقر وتضغط على مؤشرات المالية العامة الضعيفة أصلاً، بعدما بات

## محمد وهبة

لا يمكن لبنان تحمّل كلفة الأزمة السورية وحده. النمو مخيب للأمال. الاقتصاد اللبناني يفقد تنافسيته الخارجية. السياحة والعقارات والإنشاءات تعرّضت لضربة ولا يُتوقع انتعاشها قريباً. أسعار الفائدة سترتفع لا محالة مع ارتفاع المعدلات العالمية. من دون الإصلاحات المالية، سيبقى الدين العام في اتجاه تصاعدي. لا موازنة منذ 10 سنوات. سلسلة الرتب والرواتب مثيرة للجدل وإقرارها مربوط بمجموعة شروط. هناك حاجة لإصلاح سوق العمل. على مصرف لبنان أن يقلص دوره كوسيط بين الدولة والمصارف... هذه بعض التحذيرات، التي أشار إليها التقرير الأولي لبعثة صندوق النقد الدولي، ليرسم صورة قاتمة عن الأوضاع القائمة في لبنان.

تشخيص البعثة لا يتضمن هذه التحذيرات فقط، بل يستخدمها أيضاً ليحث السلطات اللبنانية على المضي في تطبيق مجموعة وصفات جاهزة على قاعدة «الأخذ باليمنى ما يُمنح باليسرى». فصندوق النقد يقترح زيادة الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي مقابل زيادة الضريبة على الاستهلاك، أي ضريبة القيمة المضافة ورسم البنزين. وكذلك يرحب بطلب السلطات اللبنانية من الصندوق إجراء دراسة لقياس صلابة المؤسسات المالية، مشيراً إلى «أنه الوقت المناسب لهذا الطلب وهو أمر مرحب به».

## تحديات استثنائية

في منتصف الشهر الجاري، أنهت بعثة صندوق النقد الدولي زيارة رسمية إلى لبنان تقع في إطار المراجعة الدورية تحت «المادة الرابعة». البعثة التقت عدداً من المسؤولين الرسميين وممثلي القطاع الخاص وطلعت منهم على تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية، وأصدرت تقريراً أولياً عن نتائج مهمتها في لبنان، تمهيداً لإصدار التقرير النهائي بعد عرضه على مجلس إدارة الصندوق.

التقرير الأولي يشير إلى أن مستوى الثقة ينخفض بلبنان بسبب التوترات الإقليمية والشلل السياسي المحلي «هناك شغور في موقع

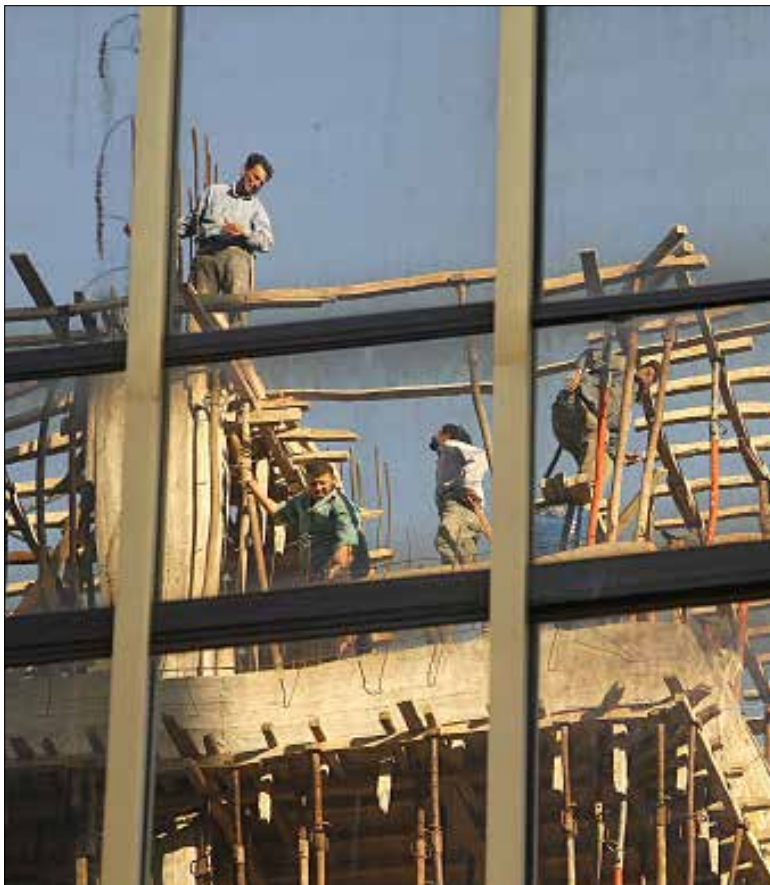
## وزارة العمل: بيانات بلا آليات

أي إن نسبة البطالة بين الشباب كانت تبلغ 34%، و14% من حاملي الشهادات الجامعية كانوا عاطلين عن العمل. في تلك الفترة لم يكن هناك لاجئون، كان الجميع يتدبر من البطالة من دون أن يتجرأوا على البوح بأسبابها. اليوم، وجد النظام واللاجئون الضحية الأنسب لرمي كل مشاكلهم عليها، «السوريون أخذوا كل الشغل».

بيان وزارة العمل الصادر أمس يصب في النطاق نفسه، أي الإيحاء بأن اللاجئين هم سبب البطالة. فأحصاءات الوزارة - التي لا نعرف مصدرها - تشير إلى أن نسبة البطالة بلغت اليوم 25%، كما أنّ «الشكاوى الواردة إلى الوزارة من عمال لبنانيين يطردون من وظائفهم ومن نقابات عمالية تشكو استباحة سوق العمل اللبنانية»، تفرض وجوب الالتزام بقانون العمل وبأنظمة الإجراءات التي ترعى تنظيم عمل الأجانب. تجاهر وزارة العمل عالياً بارتفاع نسبة البطالة لدى اللبنانيين الذين طردوا من أعمالهم لمصلحة السوريين، لكنها لا تعلن أبداً عن حجم الأرباح التي يحققها أصحاب المؤسسات بسبب استغلال العمال اللبنانيين كما السوريين والأجانب الآخرين، الذين

## أيضا الشوفي

مما لا شك فيه أنّ البطالة في لبنان ازدادت بعد تدفق اللاجئين السوريين، على الرغم من عدم وجود أي إحصاء دقيق، إلا أن محاولة النظام الدائمة لتصوير الأمر وكأن البطالة سببها دخول السوريين هي محاولة عنصرية من أجل إبعاد الناس عن المشكلة الأساسية المتمثلة بالسياسات الاقتصادية المتبعة منذ انتهاء الحرب. قبل اللجوء السوري لم يكن وضع البلد الاقتصادي «رائعاً» كما يتوهم بعض اللبنانيين الذين لا يملّون من القاء اللوم على اللاجئين السوريين الذين وضعوهم في «محنة البطالة والفقر». فتقرير البنك الدولي الصادر عام 2012 تحت عنوان «الحاجة إلى توفير وظائف مناسبة: دور السياسات الاقتصادية الكلية، والاستثمار، والعمل، والتعليم، وسياسات الحماية الاجتماعية»، أنجز قبل تدفق اللاجئين، وتحديداً بين 1 شباط 2011 و21 نيسان 2011. آنذاك كانت نسبة البطالة تبلغ 11% من القوى العاملة، وقد حذر البنك الدولي من هذه النسبة باعتبارها مرتفعة جداً. كذلك كان شاب من كل 3 شباب لا يجد عملاً،



البطالة في لبنان ازدادت بعد تدفق اللاجئين السوريين (مروان طحطح)